(التعليم غير الرسمي -أسبابه ، آثاره -)

د/ طلحة المسعود

د/ براهيمي المبروك

جامعة الجلفة

ملخص:

تستند هذه الدراسة أساسا على الآباء والأمهات من الممارسات الثقافية بالنسبة لبعض الآباء، لأن مؤشر ثقافة الأسرة ترجع إلى المستوى الثقافي للوالدين.

فموضوع الدروس الخصوصية هو مؤشر واضح يعكس ثقافة الأسرة وحجم الإنفاق على التعليم، فهل الإنفاق على التعليم وضمانه دليل على الضرورة الاجتماعية أم أن اللجوء إلى التعليم غير الرسمي يرتبط بعوامل أخرى؟

كلمات مفتاحية: الدروس الخصوصية، المنظومة التربوية، التلاميذ

Résumé

Cette étude est basée principalement sur les parents des pratiques culturelles et pour certains parents d'élèves , parce que l'indice de la culture familiale retour sur le niveau d'instruction des parents.

Le sujet du soutien scolaire privé est un indicateur clair reflète la culture de la famille et l'ampleur des dépenses d'éducation .

les dépenses d'éducation et de s' assurer si elle a une importance sociale ou que ce problème de dos à d'autres facteurs.

Mots-clés: le soutien scolaire, le système éducatif, les élèves

مقدمة :

لا يختلف اثنان في أن الدروس الخصوصية إحدى الظواهر المعاصرة التي تداهم المجتمعات خاصة منها العربية، حتى ذهب البعض إلى اعتبارها خطرا واقعيا يعاينه كل من المسؤولين والأولياء وحتى التلاميذ خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت عبئا على الأسرة لذلك انتقل الاهتمام به من الحقل التربوي والأسري إلى الحقل العلمي قصد رصد المعاناة التي تنجم من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وخطرها على الأجيال المستقبلية.

إن هذه الظاهرة ذات متغيرات متداخلة كالطالب والمادة الدراسية والمدرس والامتحانات وولي الأمر مع العلم أن قدرات الأفراد واستعدادهم تختلف وتتباين من فرد إلى آخر وحتى أيضا من وقت إلى آخر.

تلك هي حكمة الخالق في خلقه حتى تتفق أنماط الأفراد مع أنماط العمل وظروف الكسب والمعيشة في الحياة ولا يمكن أن يستقبل الطلاب جميعهم المعارف والمهارات والاتجاهات بنفس الدرجة، فمنهم من يتغير في جانب ويتفوق في الآخر، وعليه تعيش الأسرة العربية والأسرة الجزائرية على وجه الخصوص حالة من القلق والتوتر على الأبناء أقل تحصيلا ولا يجدون مخرجا لهذا إلا اللجوء إلى الدروس الخصوصية كعلاج لظاهرة الرسوب على اعتبار أنها تعالج قصورا طبيعيا في التحصيل.

لقد اهتم الكثير من المربين وعلماء النفس والقادة السياسيين بقطاع التربية واعدو استراتيجيات للتربية وظهرت الكثير من المبادرات في الإصلاح قصد توجيه التربية إلى إعداد الإنسان لتكتمل تنمية الشخص والمجتمع وأمام كل الاستراتيجيات، وأخذت ظاهرة الدروس الخصوصية تنتشر حتى باتت مشكلة تربوية حقيقية مما يخلق ارباكا في العملية التربوية حتى انحرفت عن أهدافها لقد تعالت الأصوات من أجل رفع الحقائق حول هذه الظاهرة التي أصبحت ملموسة في مختلف المستويات الدراسية من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية ومنتشرة بشكل واسع حتى أصبحت أمرا ملفتا للنظر بشكل يوحي أن التلاميذ لا يمكنهم الاعتماد على المدرس الأصلي بالمدرسة وعليه تجسدت ظاهرة الدروس الخصوصية موضوعا اجتماعيا يحتاج إلى البحث عن أصولها وأسباب انتشارها وآثارها وقانونيتها وأخيرا الطرق العلمية لمعالجتها في هذا الفصل.

أولاً : تاريخ الدروس الخصوصية.

تعد ظاهرة الدروس الخصوصية ظاهرة تاريخية عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ القدم إلا أنها عرفت إشكالا جديدا وتغيرت رسالتها التربوية على ما كانت عليه، لقد عرفتها في الأصل الطبقات الخاصة مثل الحكام وأصحاب النفوذ والأعيان لتميزهم عن الآخرين وللابتعاد عن الاختلاط مع أبناء الطبقة العامة أو عامة الناس إلا أنها أخذت منحى آخر في أيامنا هذه ذلك من أجل سد الثغرات والضعف خاصة في بعض المواد الأساسية التي تحقق التميز في الاختصاصات في الحياة المستقبلية مثل الرياضيات واللغات وذلك قصد تقوية رصيد المتعلم ومستوى الفهم (رحاب صالح حسن، 2011م: 54-68).

إذن كانت هذه الدروس محاولة لتوجيه الأبناء نحو أحسن الاختصاصات من قبل العائلات الغنية، لقد تطور مدلول الدروس الخصوصية في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة من حيث الأهمية التي أصبح الفرد الجزائري يوليها لها ومدى ضرورتها للأبناء سواء اللذين يملكون المال أم لا على حد السواء، حيث أصبحت العائلة تخصص ميزانية كاملة لها ذلك من أجل التحرر من العوائق وإزالة

الحواجز أمام الأبناء وذلك من أجل تمكينهم من الأدوات الأساسية لتغطية (سهلب، ب س: 226)، العجز وخلق التكامل مع ما تقدمه المدارس الرسمية، وعلى الرغم من أن المدرسة الجزائرية تقدم الدروس مجانا وكذا ظهور دروس الدعم داخل مؤسساتها .

تاريخيا اذن وزمنيا بالتحديد يمكن القول أن أصول الدروس الخصوصية في الجزائر بالشكل التي عليها اليوم تعود إلى إفرازات النظام التربوي في ظل المدرسة الأساسية التي نتج عنها هذه النقائص وهذه العوائق التربوية والاستطلاع للواقع التربوي في الجزائر ،أن تاريخ هذه الظاهرة قريب يحاول الأولياء خلق فرص جديدة من أجل المواصلة الصحيحة للأبناء من خلق قنوات عبور نحو المراحل الأخرى من أجل خلق آليات للتحدي للعجز لشراء نجاح الأبناء بأي ثمن كان.

لذلك تكمن في مدى انتشارها لقد أصبح النظام التعليمي في الجزائر في السنوات الأخيرة عرضة للمستجدات وحقل تجربة للإصلاح والتعديل والتغيير ذلك من أجل سد الثغرات ومع ذلك أصبح المتعلم تعتمد على نفسه هذا يعني أن الإصلاحات التربوية في الجزائر اتخذت منحى جديدا غلب عليه الطابع السلبي خاصة عندما أصبح المنهاج الدراسي في المادة الواحدة طويلا لا يخدم مصلحة المتعلم، إذا أرادت الأمة أن تكون النخبة في المستقبل أو فئة مثقفة بالمعنى الحقيقي التي تغير مفتاح الشخصية ورمز الهوية الوطنية . (Lardjane ,2007 :434)

ضف إلى ذلك أنه يلاحظ على بعض المواد والدروس المبرمجة في بعض المستويات لا تتلاءم مع مستوى التلاميذ.

هذا كله أدى إلى المتعلمين اللجوء إلى الدروس الخصوصية من أجل تدعيم إمكانياتهم بقصد مواكبة العملية التربوية.

ثانياً : أسباب تفشي الدروس الخصوصية.

إن ظاهرة الدروس الخصوصية والتي أفرزها نظامنا التعليمي لم تتبلور وتتجسد إلا في حقبة الثمانينات بعد سقوط المعسكر الشيوعي وتحديدا بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والسعي الحثيث نحو الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، واتخاذ سياسة تحرير الاقتصاد والخصخصة منهاجا للعمل الوطني في البلدان العربية والجزائر خاصةً، حيث شهدت حقبة الثمانينات بتداعياتها المعروفة لنا جميعا ظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة ارتبطت مصالحها بمصالح النهج الاقتصادي الجديد وأخذت هذه الفئات وتلك الشرائح تسعى لإيجاد قنوات للتمايز الاجتماعي والطبقي لنفسها ولأبنائها في مجالات الحياة المختلفة وعلى رأسها مجال التعليم، هذا الاخير الذي عرف تذبذبات وخضع للمد والجزر خلال مساره التكويني (عيسى السورطي، 2004م: 132) ، ولقد ترتب على ذلك زيادة عدد المدارس الخاصة، وكذلك عدد المدارس الأجنبية ناهيك عن مدارس اللغات وكافة أنواع التعليم التي ساهم نظام التعليم في إيجادها وبمصروفات باهظة استندت إلى القدرة المالية للفئات والشرائح الاجتماعية الجديدة بصرف النظر عن القدرة العلمية والمعرفية ومن هنا انعكست بنية الأوضاع الاجتماعية الجديدة في النظام التعليمي الذي لم يملك إلا الاستجابة للتغيرات الاجتماعية في الواقع المعاش وأصبحت كل فئة وجماعة تسعى لإيجاد قناة تعليمية لأبنائها بصرف النظر عن القدرات المعرفية لهؤلاء الأبناء وتكرست الخصخصة في التعليم الجزائري بشكل غير مسبوق من قبل.

ولعل أبرز تلك الأسباب في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ما يلي:

*- إن الاختبارات والامتحانات النهائية تهدف في التحليل الأخير إلى قياس القدرة الأولية للطلاب وهي : الحفظ والاسترجاع، ولا تعتمد الامتحانات على تنمية بقية القدرات الأخرى كالفهم والتحليل والتركيب والنقد ومن هنا لم يعد أمام الطلاب سوى تنمية ذاكرة الحفظ [ثقافة الذاكرة] التي تؤهلهم للحصول على المعدلات الكبرى وتحقيق الحلم في الالتحاق بالكليات الكبرى كالطب والصيدلة والهندسة. .....الخ.

*- المعدلات: أن المعارف والعلوم المقدمة للطلاب، معارف وعلوم أحادية التوجه، ولا تسعى إلى الإيمان بنسبية المعرفة وتباينها من زمن لآخر، وبذلك اكتسبت المعارف قداسة وهالة جعلت الطلاب يحافظون عليها ويحفظونها عن ظهر قلب بصرف النظر عن مدى صحة تلك المعارف أو مصداقيتها من عدمه (بدران، 2007م: 56).

*- لم يعتمد نظام التعليم طريقة الحوار والنقد في اكتساب الطلاب المعارف والعلوم واعتمد طريقة وحيدة بالية، هي طريقة التلقين والحفظ في مواجهة طريقة اكساب الطلاب منهج التفكير العلمي والتفكير النقدي، من هنا فإن نظام التعليم لم يكسب الطلاب طريقة للتفكير أو منهج للتفكير أو طريقة للحصول على المعرفة وإنما اكسابهم فقط طريقة الحفظ والتلقين، ثقافة الذاكرة في مواجهة ثقافة الإبداع.

*- ترتب على كل ذلك تعزيز قيمة وأهمية المعلم، بحيث أصبح هو المكون الرئيسي والوحيد في العملية التعليمية وأصبح هذا المعلم هو حامل المعرفة وناقلها إلى أذهان الطلاب فأكتسب أيضا هالة وقدسية تعادل قدسية المعرفة التي يحملها، وأصبح هو القادر على تنمية قدرة الحفظ والتلقين لدى الطلاب، ولقد تم ذلك في ظل مناهج مغايرة متطورة، وأصبح المعلم هو وحده الذي يستطيع عبر لقاءات مع طلابه في منازلهم أن يجود لديهم قدرة الحفظ وآلية الحصول على المعدلات المرتفعة التي تؤهلهم بدورها للالتحاق بالكليات الكبرى، فدعم ذلك انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية مع عوامل وأسباب أخرى.

ومع تزايد إعداد الطلاب بجميع مراحل التعليم وقلة الموارد المخصصة للتعليم ازدادت كثافة الفصول وأصبحت المدرسة غير قادرة لأسباب غير تربوية وتعليمية على القيام بمهنتها التربوية والتعليمية ومن هنا فإن مشكلات النظام التعليمي تكمن خارجه وتعود بالدرجة الأولى لأسباب اقتصادية واجتماعية، وظلت الأحوال في تردي مستمر خلال عقود الثمانينات والتسعينات وفي ظل نظام التعليم الأساسي ازدادت الظاهرة وظلت في تنامي مستمر لأنه لم يتم التوصل إلى جذور المشكلة الحقيقية. ويمكن تلخيص الأسباب الكبرى للظاهرة الكبرى في ما يلي :

1-الو اقع التعليمي : لو حاولنا أن نعقد بعض المقارنات للعقدين المنصرفين للتعرف على تطو ر أعداد الطلبة بمراحل التعليم المختلفة، وكذلك وضع الميزانية العامة للتعليم وهي كلها جهود لمحاولة الإصلاح التغلب على تلك الظاهرة، سوف نلمس ازدياد عدد الطلبة في مختلف الأطوار الابتدائي، المتوسط، الثانوي، والجامعي كما تضاعف العدد نفسه في العقد الاخير، والسؤال الذي يطرح نفسه. هل زادت مخصصات التعليم المالية بنفس نسب الزيادة ؟، وهل تم مواجهة الزيادة بعدد من الأبنية التعليمية التي تستوعب تلك الزيادة (بدران، 2007م: 57) ؟

مما لاشك فيه أن تلك الزيادة تعني بالدرجة الأولى التوسع في مجال التعليم الجامعي والعالي وهو استجابة للتوسع في مراحل التعليم السابقة ،أي أن السياسة التعليمية خلال عقد التسعينات أخذت على عاتقها مبدأ التوسع في التعليم تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص وإتاحة التعليم أمام الفئات الاجتماعية التي حرمت منه أصلا بحكم وضعها الاجتماعي.

2- قضية التمويل : أن زيادة موارد التعليم ورفع ميزانيته هو وحدة القادر على القضاء على مشكلات النظام التعليمي وعلى رأسها الدروس الخصوصية وكثافة الفصول وتحسين أحوال المعلم لابد أن ننظر للتعليم فعلا بوصفه قضية وطنية لا يقل أهمية عن الاهتمام بالقوات المسلحة وإعداد المقاتل الخارجي، نحن في حاجة إلى إعداد المقاتل الداخلي (بدران، 2007م: 58).

3-التعليم قضية وطنية: من كل ما سبق يتضح لنا أن مشكلة الدروس الخصوصية لم تعد تتعلق فقط بالنظام التعليمي ونظام البكالوريا، لأنها ظاهرة وجدت لأسباب منها اكتظاظ الاقسام وتدني أحوال المعلم، وجعل البكالوريا هي المعبر الوحيد لدخول الجامعة، لذلك فإن النظر إلى تلك الظاهرة لابد أن يتجاوز النظام التعليمي إلى النظام المجتمعي، وذلك لا يعني البته أن نظام التعليم غير مسؤول بشكل مطلق عن تلك الظاهرة (بدران، 2007م: 67).

ولكن تطوير المناهج، وتعديل صيغ وأشكال الامتحانات وتجديد المعارف والعلوم المقدمة والعناية بأحوال المعلم ورعايته وتدريبه أمور هامة جدا في تقليص تلك الظاهرة ،إلى جانب توسيع مشاركة التعليم الثانوي التقني بأنواعه المختلفة كمعابر أخرى تسمح لطلابها بالدخول إلى الجامعة بنسب أكبر من تلك التي تسمح بها الآن حتى يقل وهم وقداسة البكالوريا نظرا لأن التغيير في مجال التعليم بطيء المردود ويقاوم من أصحاب المصالح سواء منهم من هم على رأس الجهاز الإداري الذي يعوق عملية التطوير دفاعا عن مصالحه أم من أصحاب المطابع والكتب الخارجية وكذلك من مافيا الدروس الخصوصية.

إن عملية التعليم هي عملية صراع اجتماعي بالأساس بين قوى التغيير والتنوير وقوى التخلف والدفاع عن الأوضاع القائمة تحقيقا لمصالح اجتماعية وفئوية ضيقة الأفق، تحاول ان تخنق عملية التطوير وتجعلها عملية فنية يقوم بها الخبراء والمختصين في حين أن تلك العملية هي جوهر العمل الوطني، وذلك للعديد من الظواهر المنتشرة بين شبابنا ظواهر عدم الانتماء وطرح الحلول الفردية والخلاص الفردي.

إن التعليم مناط بدور أكبر من اكتساب الطلاب معارف وعلوم معينة ،لأن له دور أساسي في العمل على التماسك والاستقرار الاجتماعي وتدعيم الهوية الوطنية والثقافية للأمة، وذلك لن يكون إلا إذا أصبح التعليم فعلا قضية وطنية بالأساس ينشغل بها كافة أبناء الوطن (عبد الله السويد، 1998م: 212).

ويمكن تلخيص أسباب انتشار الدروس الخصوصية فيما يلي :

الأسباب هي :

اولا : أسباب تتعلق من وجهة نظر الطلاب.

*- قلة الاستفادة من الشرح بالفصل المدرسي .

*- الرغبة في الحصول على مجموع مرتفع .

*- الشعور بضعف في بعض المواد الدراسية .

ثانيا : أ سباب من وجهة نظر المعلمين هي :

*- رغبة التلاميذ في الحصول على مجموع مرتفع .

*- ضعف القدرة على التحصيل لدى بعض الطلاب .

*- الكثافة المرتفعة للفصول المدرسية.

*- طرق التدريس ونظم الامتحانات الحالي .

ثالثا : أسباب انتشار الدروس الخصوصية من وجهة نظر مديري المدارس .

*- صعوبة المناهج والمقررات الدراسية .

*- ضعف مستوى الطلاب في مادة ما.

*- من أجل تحقيق المنافسة الشريفة بين الطلاب.

*- الارتفاع بمستوى تحصيل الطالب .

*- الخوف من رسوب الطالب .

*- ضمان دخول الطلاب إحدى الكليات المتقدمة .

يذكر محمد خليفة بركات، أن أهم الدوافع العامة للإقبال على الدروس الخصوصية هي ضعف المستوى العلمي للتلاميذ، ورغبتهم في الحصول على معدلات مرتفعة آخر العام، ورغبته ولي أمر الطالب في أن يأخذ ابنه د روس خصوصية، من أجل الحصول على معدل مرتفع لضمان مستوى تعليمي مميز، وارتفاع المستوى الاقتصادي لبعض الأسر، هذا إلى جانب أسباب أخرى يختلف الطلاب والمدرسون وأولياء الأمر حولها مثل إهمال التلاميذ للمناهج الحالية طرق التدريس المتبعة نظام الامتحانات الحالي، الوضع المادي للمدرس (خليفة بركات، 1998م: 123) .

مما سبق يتضح اختلاف وتعدد الأسباب المؤدية إلى ظهور الدروس الخصوصية وتعدد نتائج الدراسات والبحوث حول حصر هذه الأسباب وعدها من أجل التعرف عليها، هذا التعدد يعتبر صعوبة جديدة وعائق آخر يقف في طريق التوصل إلى حل فعال لهذه الظاهرة الواسعة الانتشار في الجزائر.

فهناك أدبيات عددت أسباب انتشار هذه الظاهرة من وجهة نظر أو لياء الأمور الأخرى عددت الأسباب من وجهة نظر الطلاب ومن وجهة نظر المدرسين والرابعة من وجهة نظر مديري المدارس ولكل وجهة نظره وأسبابه ولكن أهم ما حدث في النظرة السابقة، هو تأكيد معظمها على أن طريقة العرض وصعوبة المواد الدراسية وضعف التحصيل الدراسي هي الأسباب الأكثر تأثيرا في انتشار الدروس الخصوصية.

يظهر إذن من خلال عرضنا للأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية تحول للتربية إلى بضاعة استهلاكية تباع وتشترى وتخضع بذلك إلى قانون العرض والطلب وينخفض بذلك ثمنها أحيانا ويرتفع أحيانا ويستطيع البعض الحصول عليها ويعجز البعض الآخر ويتم بذلك تسويقها والترويج لها (عيسى السورطي، 2004م: 183).

ولقد توفرت البيئة والمناخ لبروز وانتشار هذه الدروس بشكل عشوائي من حيث أن التدريس الخصوصي كأحد أبرز مظاهر التسليع في مجال التربية في الوطن العربي والجزائر على وجه الخصوص ولذا لا عجب إذن أن يرى بعض الباحثين في الميدان على أن التدريس الخصوصي أحدث شروخا عميقة في العملية التربوية حيث سعى بعض الأولياء لشراء نجاح أبنائهم بأي ثمن ولذلك تكمن خطورة هذه الظاهرة جزئيا في ميدان انتشارها (عيسى السورطي، 2004م: 187) على الرغم من أن المجتمع هو رحم العملية التربوية إلا أنه يستطيع أن يواجه التحديات من خلال الاستراتيجيات التربوية المنتهجة.

ثالثاً :آثار ممارسة انتشار الدروس الخصوصية.

يختفي وراء انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بشكل غير رسمي جانبان متقابلان، الأول ايجابي بتحفظ والثاني سلبي، فأما عن الآثار الإيجابية فهي :

1- تساهم في تقوية التلاميذ الضعاف في بعض المواد الدراسية وترفع من فرص التفوق للتلميذ النجيب، بالإضافة إلى هذا تساهم في تعود التلاميذ على المواظبة على الدراسة والاهتمام بالدروس كما تساعدهم على حل المشكلات التي يتعرض لها التلاميذ أثناء بعض الحالات، كالمرض ،أو الحوادث أو حينما يقع إضرابات كما هو الحال في الآونة الأخيرة أو حتى حينما يشعر الأولياء أن المعلم يعاني نقصا في مادة من المواد.

2- تعتبر الدروس الخصوصية حلولا سريعة لعلاج ما يخلقه الرسوب للتلاميذ خاصة بالنسبة للأولياء، أصحاب الإمكانيات الكبيرة والذين لا يملكون المؤهلات أو القدرات التي تمكنهم من متابعة الأبناء وذلك في إطار ما ينتظر من التعليم في جملة البلدان العربية وذلك بسبب الحاجة إلى تحسين نوعية ورفع المستوى من أجل تحقيق الكفاءة (وزارة التربية والتعليم الأساسي، 1982م: 77).

3- تحاول الدروس الخصوصية وبصورة لا إرادية تحسين النتائج المحققة في المدرسة الرسمية، وذلك في حدود ما ينتظر من التعليم في المستقبل على الرغم من الأوضاع الراهنة التي لا تدعو إلى التفاؤل إطلاقا إن استمرت الأوضاع على ماهي عليه (وزارة التربية والتعليم الأساسي، 1982م: 77).

4- تساعد الدروس الخصوصية على توثيق العلاقة ما بين التلميذ والمعلم أثناء الدرس الرسمي وذلك لاطلاع التلميذ على الموضوع المتعلق بالمادة وبذلك تتحقق المودة والألفة.

5- تحاول الدروس الخصوصية مراعاة الفروق الفردية في التعليم بين التلاميذ كما توفر أيضا المرونة في اختيار مكان وزمان التعليم.

6- تؤدي الى تحسين نتائج المدارس التي تشيع فيها هذه الظاهرة ومن ثم الاعلاء من مرتبة هذه المدرسة.

7- تحل ظاهرة الدروس الخصوصية بعض مشكلات التعليم خاصة مشكلة صعوبة المناهج الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي.

8- تكشف هذه الدروس عن وجودها الفعلي كبديل للمدرسة الرسمية وانتقال العملية التعليمية وتوصيلها الى المنازل خاصة بعد ان اصبحت بعض المدارس غير الرسمية جديرة بتقديم الخدمات التعليمية بصورة تتلاءم مع وظائفها الاساسية في المجتمع (فاروق شوقي والسادة حسين بدر، 23-85).

أما عن الآثار السلبية فإنها كثيرة ومتعددة يمكن تلخيصها في ما يلي :

1- إن انتشار الدروس الخصوصية بالشكل الذي هي عليه اليوم هو محاولة لإهدار معنى أو مضمون مجانية التعليم في الجزائر هذه السياسة التي انتهجتها الجزائر والتي يتساوى فيها كل شرائح المجتمع من حيث الجلوس في نفس المقاعد، دون استثناء

2- تسعى الدروس الخصوصية مع الوقت الى خلق التمايز والفروق الاجتماعية والطبقية

الشيء الذي دفع وزارة التربية مؤخرا للتصدي لهذه الظاهرة

3- إن نتائج التلاميذ الذين يتلقون دروسا خصوصية غالبا ما تكون محل شك وريبة، كيف يمكن أن يرسب طالب ما يتلقى دروسا خاصة عند مدرس خاص، وغالبا ما يكون المدرس الذي يقوم بتدريسه في القسم

4- إن الدروس الخصوصية غالبا ما توجد منافسة غير شريفة ومن ناحية اجتماعية فهي تخل بمبدأ تكافؤ الفرص عند الطلاب فإذا أبحناها كعنصر تقوية أو تحسين المستوى العلمي للطلاب، فكيف نضمن أو ما هو الضمان من أن الطلبة الذين لا يمكنهم أن يوفروا المال اللازم أن يحصلوا على نفس الفرصة من عملية رفع المستوى هذا إن جاز التعبير بالدروس الخصوصية ويرى الدكتور منير سرحان أستاذ ورئيس قسم أصول التربية بكلية التربية الفنية بجامعة حلوان أن إي إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص يوجد أضرارا ضارة جدا بحيث أصبح أصحاب الثروات المالية والنفوذ الاقتصادي هم القادرون دون غيرهم على الاستفادة من التعليم والتمكن من صعود درجات السلم الاجتماعي(سرحان، 26).

5- من أخطر الآثار السيئة جدا الناتجة عن تلقي التلاميذ دروسا خصوصية أنها تضعف إن لم تكن تهدم العمل التربوي الرسمي بالمدرسة، كما أنها توجد خللا في الخطط والأهداف التي تضعها وزارة التربية أضف إلى ذلك كله أنها توهن الشعور بالانتماء لدى المعلم فما أهمية المدارس طالما أن الطالب يمكنه أن يتلقى دروسا في منزله أو منزل معلمه؟

6- بعض التلاميذ الذين يتلقون دروس خصوصية يسببون مشاكل في القسم ارباكا لخطة الدرس حيث ان التلميذ الذي يتلقى دروس خصوصية لا يميز بين الأهداف الموضوعية للدرس والأساليب التي تحقق هذه الأهداف لهذا نرى أن الطالب هنا دائم الجدل والاعتراضات أثناء الشرح، هذا إذا تفضل بالاستماع والاهتمام بالدرس أصلا وفي كثير من الأحيان لا ينتبه ولا يشارك في الدرس،

فنجده لا يبالي بالشرح من ناحية ويحاول أن يسد هذا الفراغ في الحصة فيكلم زملاءه فيتسبب بذلك في صرف انتباههم عن الدرس مما يسبب الإرباك وعدم مقدرة المعلم على توصيل المعلومات إلى التلاميذ بصورة مرضية.

7- **حصروتقييد القيم الإبداع والإنجاز:**

حيث أن الدروس التدعيمية الخاصة تعود المتعلم الاعتماد على الغير، فهو يأخذ المادة العلمية جاهزة ولا يبذل أي جهد في استيعابها وفهمها، فيفقد بذلك ميزة الاجتهاد والبحث والتحليل والتركيب والاعتماد على النفس.

فتؤكد الدراسات العلمية أن اعتماد الفرد في تعليمه على الآخرين يتسبب في تعطيل دوافع الإنجاز والمثابرة والثقة بالنفس، والكسب الذاتي للمعرفة وإصابته بما يعرف " العجز المكتسب "أو" القصور المكتسب " وهو ظاهرة مرضية تتكون نتيجة تعامل المتعلم مع الحلول الجاهزة للمشكلات كما يقدمها له المدرس الخصوصي ،دون أن يدربه على كيفية البحث على حول مناسبة لها بنفسه، فلكونه تعود على تحصيل النتائج والعلامات دون التدريب على معاناة العمليات العلمية التي توصل إليها يصبح عاجزا عن مواجهة أية مشكلة، يمكن أن تصادفه خلال مشواره الحياتي، ويتحول عندئذ إلى البحث عن الأسهل والأيسر وتربى فيه الاتكالية وثقافة الاستهلاك، وتنخفض لديه الدافعية للإنجاز ويصاب باللا أمل واللامبالاة والانطواء والسلبية وعدم القدرة على الاستقلالية ويصبح تابعا مستسلما سهل الانقياد.

ومعنى هذا أن نجاح الابن عن طريق الدروس التدعيمية الخاصة، وتفوقه أحيانا، قد يكون ضرره أكثر من نفعه، لأن ذلك يهدم فيه المقومات الرئيسية لطالب النجاح في الحياة، كما أن الأسرة بهذا الفعل تنفق من أجل تكريس العجز والقصور لدى أبنائها وإضعاف قدرتهم على التعلم الذاتي.

ففي ظل الصراع القائم حول العولمة والمنافسة الشديدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدول، فنحن في حاجة إلى الفرد المسلح بقيم الإبداع والابتكار والإنجاز فأما أن نبدع ونبقى أو لا نبدع ونفنى (ابراهيم احمد، 2001م: 157).

8- التراجع والتخلي عن بعض القيم الأخلاقية .

تعتبر الدروس من أهم المشكلات المركبة ذات الإبعاد المتعددة فهي مشكلة تربوية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية، وهي تمثل إساءة كبيرة وإهانة للنظام التعليمي فهي تفسد العلاقة المتينة والطيبة بين المعلم والمتعلم، ومهانة للمعلم الذي ينبغي أن يظل صاحب المثل العليا والمكانة الرفيعة والقدوة الحسنة ،إذ بسبب الدروس التدعيمية الخاصة أحيانا قد يرفع المتعلم الحدود التي ينبغي عدم تجاوزها بينه وبين معلمه، مما يؤثر سلبا على احترام المتعلم له.

كما قد تتسبب هذه الدروس في إهمال المعلم لعمله المدرسي أي داخل القسم نتيجة إرهاقه وادخاره لمجهوده لكي يستفيد في الدرس التدعيمي الخاص خارج المدرسة، ومنه يصبح المعلم يفرق في معاملته بين التلاميذ له.

كما قد تتسبب هذه الدروس في إهمال المعلم لعمله المدرسي أي داخل القسم نتيجة لإرهاقه وادخاره لمجهوده لكي يستنفذه في الدرس التدعيمي الخاص خارج المدرسة، ومنه يصبح المعلم يفرق في معاملته بين التلاميذ داخل القسم الواحد، فيكون اهتمامه أكثر بمن يأخذون الدروس عنده، وقد يساهم في زيادة علاماتهم ومعدلاتهم.

ومنه يشعر بعض التلاميذ بالنقص والحرمان نتيجة التمييز، ويتعود الآخرين على التعدي وأخذ حقوق الغير وإيثار المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

فبالمال يمكن عمل كل شيء مشروعا كان أم غير مشروع، ويمكن الوصول إلى الهدف بأقل مجهود ودون أي اجتهاد أو تعب يذكر.

كما يؤثر الدروس التدعيمية الخاصة في احترام المتعلم للنظام المدرسي ،و الغياب لأتفه الأسباب والانصراف عن الشرح إثناء الحصة التدريسية ،وإحداث الفوضى والتشويق والتي تعطل على الآخرين الاستفادة من الشرح، فتعود ه على الكسل والإهمال وعلى عدم احترام القانون والتهاون واللامبالاة في تنفيذه ، وعليه يمكن تلخيص الآثار في المستويات التالية :

أ- المدرس :

- تراجع صورة المعلم أمام التلاميذ كقدوة في السلوك ونموذج ومثل أعلى يحتذى به إلى شخص مهمته تجميع أكبر عدد ممكن من التلاميذ لإعطائهم الدروس الخصوصية بهدف مكسب مادي سريع ، وهذا يؤثر بالطبع على هيبة المعلم أمام التلاميذ من حيث احترامه وتقديره (محمد صديق محمد، 1997م: 52).

-اتهام المعلم بأنه تاجر، وضعف هيبته التي كان يتميز بها في السابق والتي عبر عنها الشاعر بقوله :

قم للمعلم ووفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

-استهلاك طاقة المعلم وجهده خارج قاعة الدراسة بالمدرسة .

-فساد الضمير والذي قد يؤدي إلى تسريب الأسئلة لطلاب الدروس الخصوصية .

-إحداث بلبلة داخل قاعة الدراسة وصعوبة سيطرة المعلم على الطلاب نتيجة لاهتزاز صورته أمامهم من جهة ، وانصراف الطلاب عن الشرح اعتمادا على الدرس الخصوصي من جهة أخرى

ب- الطالب :

- إهمال الشرح وعدم الانتباه داخل القسم مما يؤدي إلى انتشار الفوضى حيث يصعب على المعلم التحكم في القسم وضبط الطلاب وبالتالي لا يستطيع توصيل المعلومة بالصورة الصحيحة.

- قد يصاب الطالب بالاضطراب والارتباك والتشتت وعدم الفهم والاستيعاب نتيجة لتعارض طريقة معلم القسم في الشرح عن طريق المعلم الخصوصي.

- تعود الطالب الاتكالية والتراخي والكسل والاعتماد على الغير، وفقدان الثقة في النفس والقدرة على الابتكار والتجديد.

- كثرة فترات الغياب اعتمادا على الدرس الخصوصي .

- اعتياد الطالب على التطفل في الرأي والاعتماد على الغير في اتخاذ أي قرار يخص رغباته ومستقبله مما يسلبه استقلاله الشخصي وقدرته على التوجيه الذاتي، الأمر الذي يصنع من هؤلاء الطلاب أجيالا ضعيفة القرار والعطاء الفكري(سالم الفرح، 1994م: 29).

- الدروس الخصوصية تفقد الطالب روح المبادرة والتطلع إلى التعلم والتفوق والشعور بأن مسألة تعلمه وتفوقه هي مسؤوليته في الدرجة الأولى بل إن هذه الدروس تجعله يعلق كل أموره في التعليم على قدرة المساعدة التي توفر له أسرته عن طريق المعلم الخصوصي .

- فقدان الطالب تدريجيا للخبرات التعليمية التي تقدمها له المدرسة داخل قاعة الدراسة .

ج- العملية التعليمية :

- تحويل العملية التعليمية بوجه عام والتدريس بوجه خاص إلى وظيفة يومية مادية ووسيلة للعيش لتحقيق بعض المكاسب المادية دون التركيز على الرسالة الإنسانية (سالم الفرح، 1994م: 30) .

-تفكك الصلة بين عناصر مكونات العملية التعليمية خاصة بين المعلم والطالب .

-ضعف مصداقية نظام التقويم والامتحانات .

-تدني مستوى التعليم بوجه عام وضعف مخرجاته .

-إجهاض العملية التعليمية، حيث تنصب العملية التعليمية على التدريب على الأسئلة المتوقعة في الامتحان وإن لم تكن نفس أسئلة الامتحان سربها المعلم الخصوصي .

د - الإدارة المدرسية :

- الطالب الذي يعتمد على الدروس الخصوصية كثيرا المشاكل داخل القسم والمدرسة عموما لأنه لا يعتمد على شرح المعلم ولا ينتبه له مما يشكل عبئا كبيرا على الإدارة المدرسية في اتخاذ القرارات المناسبة للحد من ظاهرة الفشل الدراسي للطلاب (سالم الفرح، 1994م: 30).

-حدوث بعض الخلافات بين المعلم والإدارة المدرسية بسبب تصرف المعلم تجاه بعض الطلاب المشاغبين في الصف حيث يضطر إلى عقابهم داخل القسم فتلومه الإدارة على ذلك ،أو ترد شكوى للإدارة ضد معلم بعينه يعاقب الطلاب بدنيا وهذا ممنوع بالقانون فتلومه الإدارة أيضا، وهذا ما يضعف هيبة المعلم والإدارة معا ويحدث إرباكا لعملها وإدارتها للمدرسة ويسبب الشغب الذي يحدثه الطلاب الذين يعتمدون على الدروس الخصوصية.

-اهتزاز الثقة في الإدارة المدرسية نتيجة لضياع هيبة المعلم القدوة أمام الطالب.

-استنفاذ جهد الإدارة في مكافحتها للدروس الخصوصية وملاحقة متعاطيها من الطلاب والمعلمين .

-اهتزاز الثقة في التقارير التي تقدمها المدرسة لطلابها وأولياء أمورهم عن مستواهم في الاختبارات المدرسية.

-صعوبة تقويم أداء المعلم الذي يوجد في قسمه طلاب يعتمدون على الدروس الخصوصية.

هـ- الأسرة والمجتمع .

-تمثل عبئا اقتصاديا على دخل الأسرة وتضيف جهدا آخر وترتيبات أخرى على الأسرة مما يزيد من حالة القلق وعدم الاستقرار داخلها (سالم الفرح، 1994م: 31).

-تفشي ظاهرة الدروس والخصوصية والغيرة بين أبناء الأسرة الواحدة.

-تفشي الأمراض الاجتماعية في المجتمع مثل المحسوبية والانتهازية والوصولية وهدم مبدأ تكافؤ الفرص .

-ضعف مخرجات التعليم ينتج عنه جيلا ضعيفا لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية قيادة المجتمع أو مواجهة مشكلاته بمفرده .

-تعميق الهوة بين أفراد الأسرة الواحدة خاصة بين الوالدين من جهة والأبناء من جهة أخرى فيحرمهم من المظاهر الإنسانية والاجتماعية الضرورية لبناء الإنسان الواثق بنفسه والمقدرة لدوره ومستقبله.

-الضعف التتابعي للأجيال المتخرجة في قدراتها وأخلاقياتها ومواصفاتها الإنسانية والوظيفية.

-هدر المال العام الذي تنفقه الدولة على برامج التعليم والمتمثل بعد ذلك في تخريج شباب ضعيف لا يستطيع المشاركة في بناء وطنه.

و- المنظومة التعليمية:

وعن الآثار السلبية للدروس الخصوصية على المنظومة التعليمية مما لاشك فيه أن التدريس الخصوصي اتخذ أبعادا لا تليق بالعملية التعليمية بمدخلاتها ومخرجاتها وقد أشاع بين الطلاب روح التكاسل والزهد في العلم المتكامل الجوانب مما جعل طلابنا يكتفون بقشور المعلومات (سالم الفرح، 1994م: انظر مقالات الدكتور خميس غصوب خميس).

رابعاً: الشرعية القانونية للدروس الخصوصية والطرق التعليمية لمعالجتها

لقد كثر الجدل حول الظاهرة بموضوع الدراسة وفي اتجاهات مختلفة اجتماعيا وتربويا واقتصاديا وحتى قانونيا واختلفت المبررات والمفسرات لانتشارها فظهر المؤيد والمعارض لها، وانتشارها الواسع قد خلق إتماما قانونيا كبيرا في المجتمع على الرغم من النوافذ عليها دون التأكد من صحة الشروط المحاطة بها.

1- الجانب القانوني للدروس الخصوصية في الجزائر

لقد سارعت الدولة الجزائرية الى اصلاح المنظومة التربوية وفتح المجال للخواص للاستثمار في هذا القطاع الذي كان حكرا على الدولة، لكن مع اشتراط العمل ضمن ضوابط محددة واطر واضحة من أبرزها الالتزام بالمناهج والمقررات الوطنية والتدريس باللغة العربية، وهذا حماية للهوية الوطنية، وخصوصيات الشخصية الجزائرية على المدى الاستراتيجي حيث كان المر الرئاسي رقم 05- 07 المؤرخ في 18 رجب 1426 الموافق لـ 23 أوت 2005 وهو الذي ألغى في مادته 29 المرسوم التنفيذي رقم 04 – 90 المؤرخ في 03 صفر 1425 الموافق لـ 24 مارس 2004 والذي تضمن دفتر شروط إنشاء مؤسسات التعليم والتربية الخاصة كما صدر مرسوم تنفيذي رقم 05 – 432 المؤرخ في 06 شوال 1426 الموافق لـ 08 نوفمبر 2005 والمتضمن دفتر شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وهذا بعد أن ألغى الأمر الرئاسي السابق رقم 05-07 وهو دفتر الشروط الذي كان ساري المفعول قبله ولأن الهياكل التي تقوم عليها مقرات المدارس الخاصة تشبه الى حد كبير مقرات الدروس الخصوصية انطلاقا من التراخيص التي تعطيها الوزارة للخواص في هذا القطاع (وزارة التربية الوطنية، 2008م).

فالملاحظ أن النظام التعليمي الجزائري يقوم على مبدأ المجانية ولا يعترف بأي تعليم موازي له ،إلا أن هناك ظاهرة خطيرة انتشرت كثيرا في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة الدروس التدعيمية الخاصة، فقد أصبح الإقبال عليها يتزايد كل سنة وتوجه بالخصوص التلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية] شهادة التعليم الأساسي، التعليم المتوسط، البكالوريا[ويعتقد الأولياء أن هذه الدروس تزيد من فرص نجاح أبنائهم.

إلا أن المسؤولين يرون عكس ما يراه الأولياء من هذه الدروس منظمة والغير رسمية والتي تحط من قيمة المدرسة كمؤسسة رسمية وتؤثر في الغالب سلبا على التلاميذ الذين يتابعونها.

وكنتيجة لهذا أبدت وزارة التربية الوطنية قلقا كبيرا تجاه هذا الموضوع وأعطته حيزا كبيرا من النقاش، فأصبحت تحت المدرسة العامة على بذل كل ما في وسعها بمزيد من العطاء داخل الأقسام وذلك للرفع من مردودها التربوي وضمان مستوى تحصيل علمي جيد لكل التلاميذ.

وللحد من انتشار ظاهرة الدروس التدعيمية الخاصة أعلن " أبو بكر بن بوزيد " وزير التربية والتعليم في 20 ماي 2009 ،أن الحكومة ستتخذ إجراءات تأديبية في حق المعلمين الذين يقدمون دروسا تدعيمية خاصة غير رسمية ولأغراض شخصية وخصوصا لتلاميذ التعليم الابتدائي.

كما قامت وزارة التربية الوطنية في شهر أفريل2009 ، باتخاذ إجراءات ثانوية وذلك بالسماح بتنظيم دروس دعم داخل المؤسسات التعليمية الرسمية موازية لما هو كائن خارج المدارس الرسمية، دون اضطرار الأولياء لدفع مبالغ مالية من أجل تلك الدروس ،أملا في القضاء على الظاهرة التربوية السلبية، كما أعلن وزير التربية بابا أحمد سنة 2013 عن نية الوزارة في إعداد منشور وزاري يمنع الدروس الخصوصية.

1- الطرق التعليمية لمعالجتها

إن ظاهرة الدروس الخصوصية لا يمكن الوصول إلى علاج تام لها، ولكن يمكن إتباع بعض الخطوات من أجل التقليل من هذه الظاهرة، ويكون ذلك كما يلي :

2-1- إصلاح أوجه الخلل في المنظومة التعليمية :

- استعادة الحزم الإداري في المؤسسات التعليمية وتنقيتها.
- الإصلاح الهيكلي والوظيفي" التوزيع الجغرافي، الترقية والتخصص، الحضور والانصراف، والإجازات، الجداول الدراسية، العدالة الإدارية."
- تغيير جذري في وسائل الامتحانات والتقييم بما يغلق الباب على متعاطي الدروس الخصوصية" تغليب الشق العملي، عدم التخوف من الأسئلة غير التقليدية، استيعاب المشتبه تورطهم في أعمال الدروس الخصوصية من التدريس والامتحانات"تنقية الإدارة المدرسية من القوى البشرية غير المؤهلة واستبدالها بأخرى أكثر إنسانية واهتماما وعمقا علميا بالإدارة التعليمية (محمد زكي، 2006م: 64).
- تعويض المعلمين عن الجري وراء الدروس الخصوصية بتوفير الحوافز والمكافآت التي تشجعهم على الاستمرار والوفاء المنظم بالتزاماتهم الإنسانية والتربوية، على أن تكون الحوافز مرتبطة بدرجة الإنتاجية.
- تخفيض عدد الحصص للمعلمين أسبوعيا حتى يكون لديهم القدرة على العطاء والبذل لتنفيذ خططهم وبرامجهم التدريجية.
- تأسيس خدمات مدرسية هاتفية تواصلية (الانترنت) يديرها معلمون متخصصون مؤهلون يقومون خلال فترات مسائية محددة بالإجابة على أسئلة واستفسارات التلاميذ فيما يتعلق بتعليمهم وتحصيلهم للمادة الدراسية.
- تطبيق اختبارات الذكاء والاستعداد الخاص لتحديد أنواع ودرجات ذكاء أفراد التلاميذ للدراسات الأكاديمية بوجه عام والمواد المنهجية بوجه خاص حتى يتم ترشيد تعلمهم المدرسي، وتحديد فئاتهم وميولهم المنهجية، فهناك من هو قادر على الإبداع في الرياضيات وآخر في الاجتماعيات، وثالث في المهن وبذلك نكون قد وفرنا الوقت، والجهد والمال وارتقينا بمخرجات التعليم.
- عدم الاعتماد على الكتاب المدرسي فقط، وتعويد الطلاب على زيارة المكتبة المدرسية مع تطويرها وتزويدها بالأفلام العلمية والشرائح، وخاصة بعد إدخال التقنيات الحديثة في التعليم حتى يستطيع الطالب تثبيت المعلومة النظرية التي درسها داخل قاعة الدراسة.
- استدعاء أسر الطلاب في مجالس الآباء والمعلمين واطلاعهم على مستويات أبنائهم، ومساعدتهم في البحث عن حلول لمشاكلهم)كما يمكن للإدارة المدرسية أن تسهم بدور فعال في الحد من انتشار الدروس الخصوصية وذلك من خلال توفير البدائل مثل :
- تشكيل مجموعات تقوية مقابل رسوم، وتتولى إدارة المدرسة الإشراف عليها ماديا وتشجيع التلاميذ على الالتحاق بها)

- متابعة المعلمين بصفة مستمرة للتأكد من قيامهم بواجباتهم على أكمل وجه داخل القسم أو من خلال النشاط المدرسي.

- متابعة المستوى التحصيلي للطلاب من خلال الزيارات الصيفية وتوجيه الأسئلة الشفهية لهم واستطلاع رأيهم حول الجوانب الصعبة في المادة الدراسية وتوجيه المعلمين لهذه الجوانب لإعادة شرحها وتبسيطها للطلاب كما يمكن للإدارة المدرسية أن تعالج القضية من خلال:

- دعم أواصر العلاقة بين التلاميذ والمعلمين والحرص على نظام الساعات المكتبية التي يقوم فيها المعلم بتوضيح بعض الأمور المتعلقة بالمادة الدراسية والتي لم تتاح له فرصة توضيحها خلال الحصة الدراسية.

- مشاركة الأسرة في حل المشكلات والمعوقات التي قد تعوق قدرات الطلاب في التحصيل.

- حفظ النظام وتحقيق الانضباط مما يساعد المعلم والطالب على العطاء المثمر.

- توثيق العلاقة بين المعلم والطالب بكافة الوسائل ومنها المشاركة في الأنشطة والرحلات والحفلات وتهيئة كافة الظروف التي تجعل من المدرسة بيئة جذب للطلاب لا بيئة طاردة).

2-2- دور جمعية أولياء التلاميذ في معالجة الدروس الخصوصية:

إن جمعية أولياء التلاميذ تستطيع أن تعمل على :

- خلق الوعي البناء لدى أسر التلاميذ بأهمية الإدارة المدرسية والصعوبات المختلفة التي تواجهها حتى يتم تعاطفهم مع المدرسة ومشاركتهم الإيجابية الفعالة في تعلم أبنائهم دون الحاجة للدرس الخصوصية (سالم الفرح، 1994م: 31).

- زيارة عدد من وحدات العيادات التربوية التي يمكنها التعرف على مواطن وأسباب الصعوبة في تعلم أفراد التلاميذ ومعالجة ذلك بجلسات فردية أو على شكل مجموعات صغيرة كما يحدث في العيادات النفسية والتوجيهية، وفيها يتم إرشاد وتوجيه أسر الطلاب بكيفية التعامل مع الطلاب والمعلمين في مواجهة الصعوبات التي تقابلهم خلال عملية التعلم.

- كما يجب أن تقوم المدرسة بتنظيم ندوات توعية لأولياء الأمور حول الآثار السلبية للدروس الخصوصية مع طرح البدائل وتزويدهم بالأساليب التي تساعدهم في متابعة وتوجيه أبنائهم أولا بأول وبيان أهمية دورهم وتعاونهم مع المدرسة وتعاونهم مع المدرسة في التغلب على جوانب الضعف والقصور في التحصيل الدراسي للأبناء.

- إعادة النظر في الأوضاع المهنية والاجتماعية للمعلمين، فربما أدى إلى تراجع تلك الأوضاع وتدنيها إلى لجوء بعض المعلمين إلى الدروس الخصوصية لتلبية المتطلبات المعيشية المتزايدة)

- التوسع في سياسة مجموعات التقوية للتلاميذ الذين هم بحاجة إليها بناء على تقييم موضوعي من المعلمين، وأن يثق أولياء الأمور في هذه المجموعات التي تهدف إلى تقوية الأبناء بالفعل.

- إعطاء الطالب فترة زمنية في البيت لممارسة الأنشطة والهوايات التي يرغب فيها وذلك لتعزيز ثقته بنفسه، وبالتالي يبذل قصارى جهده في الاستفادة من الحصص المدرسية) .

- ضرورة تخلص المعلم من الروتين، ومساعدة الإدارة المدرسة له على ذلك.

- تخلص أولياء الأمور من القلق والتوتر بشأن مستقبل أبنائهم والتخصص الذي يرغبون فيه وترك هذا الأمر لميول وقدرات الأبناء.

- تنظيم دورات للمعلمين في الإرشاد النفسي لإكسابهم خبرات في التعامل مع الطلاب وطرق إبراز مواهبهم وجذب انتباههم للشرح داخل القسم) .

- ضرورة التنويع في طرق التدريس والإكثار من المناقشات للخروج من النمط التقليدي للتدريس وهو الإلقاء، وذلك لجذب انتباه الطلاب وتشويقهم لسماع الشرح والإقبال على المادة الدراسية (سالم الفرح، 1994م: 28-31) .

- التعرف على آراء واقتراحات الآباء حول المدرسة والمنهج وطرق التدريس.

- توثيق العلاقة بين أولياء الأمور وبين المعلمين للتعرف على حالة الطالب أولا بأول، ومعالجة نواحي القصور قبل تفاقمها.

- حث أولياء الأمور على تسجيل أبنائهم في مجموعات التقوية إذا كانوا بحاجة إليها والابتعاد قدر الإمكان عن الدروس الخصوصية.

- توطيد العلاقة بين البيت والمدرسة وحث أولياء الأمور على مداومة الاتصال بالمدرسة وتزويدها بملاحظاتهم واقتراحاتهم على مدار العام الدراسي)

2-3-المدخل المالي: قبول واقع وضرورة زيادة رواتب المعلم بشكل يغنيه عن الحاجة إلى الدروس الخصوصية أخذا في الاعتبار تقييم وقبول المجتمع لإعطائه ما يستحقه مقابل تعليم أبنائه في إطار الجانب الخفي من العملية التعليمية أي بالدروس الخصوصية(محمد زكي، 2006م: 65).

نقترح بعض الحلول لمعالجة الآثار السلبية لظاهرة الدروس الخصوصية ومنها :

- حصر التلاميذ المتأخرين دراسيا منذ بداية العام الدراسي ومتابعتهم والتعرف على أسباب تأخرهم وعلاج هذه الأسباب لتحسين مستوياتهم الدراسية وتتمثل في زيادة الدافعية لدى التلاميذ، تنوع أساليب ومراعاة الفروق الفردية، بذل المعلم أقصى جهد لحل مشكلة الضعف بطرق علمية سليمة وبالتالي نيله ثقة الطلاب كاملة.

- أن تركز الإدارات على التلاميذ المتأخرين دراسيا في الفصول الفردية ووضع خطط علاجية لتحسين مستوياتهم وخطط تعمق للتلاميذ الأقوياء لسد حاجاتهم وإشباع رغباتهم.

- تنظيم برامج تقوية للتلاميذ المتأخرين دراسيا بعد الفترة الأولى مباشرة في المدارس.

- تنظيم جهود المؤسسات الإعلامية وخاصة الإذاعة المرئية من أجل المساهمة في تحسين مستوى الطلاب المتأخرين دراسيا من خلال برامج مشوقة.

- أن تضع وزارة التربية والتعليم التعليمات التي تحظر قيام المدرسين بإعطاء دروس خصوصية موضع التنفيذ واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين.

- إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث التربوية والإجراءات على التلاميذ الذين يتلقون الدروس الخصوصية ووضع خطة شاملة لتلك الدراسات من أجل التغلب على الأسباب التي تؤدي إلى تلقي الدروس الخاصة وعدم الاكتفاء بالنصائح والإرشادات النظرية لحل المشاكل والصعوبات الدراسية التي تعترض التلاميذ.

- الاهتمام بمشاكل التلاميذ ومعالجتها مثل الغياب والتحري عن المشكلة وأسبابها وعلاجها بأسلوب يدعو التلميذ للثقة بالمعلم وبالتالي يؤدي إلى تمسك التلميذ بالمدرس وبحصته.

- أن يحضر المعلم المادة العلمية تحضيرا وافيا ويختار أفضل أساليب التدريس لإيصالها إلى التلاميذ (سالم الفرح، 1994م: 33).

- ترفع المعلم عن السعي وراء المادة بأي طريقة وعدم لجوئه إلى أساليب كسب المادة التي تؤدي إلى هدر كرامة المعلم بين التلاميذ أو بين الزملاء.

- امتناع المعلم عن إعطاء دروس خاصة مقابل أي ثمن فإذا كان الهدف هو إفادة التلميذ فليخطط المعلم لإعطاء تقوية بإشراف المدرسة .

توصيات في ما يخص الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية :

- أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتوفير المعلمين المختصين والمؤهلين أكاديميا وتربويا اللازمين لجميع مراحل التعليم وخاصة في المواد التي ظهرت من خلال الدراسة أنها تحتل مرتبة عالية بالنسبة لتلقي الطلاب دروسا خصوصية فيها.

- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير نظام الحوافز المالية للمعلمين لتشجيعهم على بذل الجهد في الفصول الدراسية والتخلي عن إعطاء الدروس الخصوصية، كما تعمل هذه الوزارة بإجراء دراسات لمعرفة أسباب ضعف الطلبة في مواد الرياضيات واللغات والفيزياء والكيمياء ومحاولة إيجاد حلول مناسبة تحول دون إقبال الطلبة لتلقي دروس خصوصية خارج نطاق البرنامج الدراسي المقرر.

- أن تجري الجهات المسؤولة دراسة تقويمية لبرامج حصص التقوية التي تقدمها المدارس بهدف التعرف على فعالية هذه البرامج.

- تقديم برامج تربوية بالتلفزيون والإذاعة للطلاب بمختلف مراحل التعليم، بهدف أن يتوافر في هذه البرامج ما يمكنها من المساهمة في إيجاد حلول للصعوبات التي تواجه الطلاب في بعض المواد الدراسية (سالم الفرح، 1994م:35).

- إعادة النظر في الخطط والمناهج الدراسية الحالية المعتمدة في جميع مراحل التعليم، وخاصة المرحلة الثانوية، وأن تتصف هذه الخطط والمناهج بالمرونة والشمولية والتنوع وتعدد الاختيارات للطلاب وسهولة الانتقال من مسار دراسي إلى آخر.

- تدريب المعلمين قبل بداية العام الدراسي بوقت كاف على المناهج والمقررات الجديدة، بوضع برامج تدريب مستمر قبل وخلال العام الدراسي للتعرف على الصعوبات التي تواجه المعلمين أثناء تدريسهم هذه المناهج والمقررات الجديدة وإرشادهم لطرق التغلب عليها أولا بأول.

- ولعل أهم البدائل المقترحة للدروس الخصوصية هي :

- التزام الطلاب بالمذاكرة أولا بأول، زيادة انتباه وتركيز الطالبات أثناء شرح المعلمة في الفصل، اعتماد الطالبات على أنفسهن في الدراسة، زيادة ثقة الطالبات بأنفسهن، الاهتمام بالمناقشة والحوار مع المعلمة أثناء الشرح وبعد المراجعة في المنزل، والتزام الطالبات بالحضور وعدم الغياب.

- ومن أهم الإجراءات المقترحة لمكافحة الدروس الخصوصية زيادة كفاءة المعلمات التدريسية، تسهيل المناهج الدراسية وتقليل كثافتها، ترغيب الطالبات في الحصص المدرسية باستخدام الأساليب التدريسية الممتعة والمشوقة، والإكثار من استخدام الوسائل التوضيحية، تنظيم وتقليل عدد الطالبات في الفصول الدراسية.

كما نوصي الطالبات أن يهتمن بدراستهن داخل المدرسة وخارجها طوال العام الدراسي، وعلى الوالدين الاهتمام ببناتهن تربويا وليس ماديا فقط، ودور وزارة التربية والتعليم تدريب المعلمات ومتابعتهن للتأكد من حسن وشمولية الأداء، وحث إدارات المدارس على تهيئة الجو المناسب للتعلم داخل المدرسة، وتنظيم دروس للتقوية في المدارس، وتقديم برامج مستمرة للتوعية بمضار الدروس الخصوصية والترويج لبدائلها (سالم الفرح، 1994م:45).

- ويجب على وزارة الثقافة والإعلام محاربة الإعلانات عن الدروس الخصوصية وتقديم برامج تعليمية عبر التلفزيون وربما إطلاق قناة تلفزيونية خاصة للتعليم.

- ودور وزارة العمل متابعة المعلمات وضمان اللاتي يعملن خارج المدارس بطريقة غير نظامية.

من خلال ما سبق يمكننا توضيح بعض الحلول لمعالجة ظاهرة الدروس الخصوصية فيما يلي :

- أن تقوم وزارة التربية الوطنية بتوفير المعلمين المختصين والمؤهلين أكاديميا وتربويا في المدارس.

- أن تعمل وزارة التربية الوطنية على تطوير نظام الحافز خاصة الأكفاء منهم لتشجيعهم لبذل الجهد .

أن تقوم وزارة التربية الوطنية ومركز البحوث التربوي بعمل دراسات لمعرفة أسباب ضعف الطلبة في المواد التي يحتاج الطلبة دروسا فيها.

- عمل دراسة تقويمية لبرامج حصص التقوية التي تقدمها المدارس بهدف التعرف على فاعليتها.

- أن يعاد النظر في نظام الامتحانات.
- تدريب المعلمين المستمر قبل بداية العام الدراسي بوقت كاف على المناهج الجديدة.
- عقد ندوات بالمدارس لإرشاد التلاميذ على كيفية الاعتماد على النفس وطرق المراجعة الصحية وكيفية تنظيم الوقت وتعلمهم حب العلم والمراجعة والتفوق والاطلاع المستمر من أجل العلم وليس من أجل الامتحان فقط.
- الاهتمام بالأنشطة داخل المدارس لأنها تنشط العقول.
- الحد من الاكتظاظ داخل الأقسام، مما يمكن المدرس من مراقبة قدرة التلاميذ على الاستيعاب.
- التخفيف من البرامج الدراسية وتبسيطها وتسهيلها حتى يتمكن المدرس من تجنب السرعة في تقديم الدروس للانتهاء من البرامج.
- ضرورة أن يعي الأولياء أن دعوة أبنائهم للاعتماد على الذات تبقى الحل الأفضل .
- التوعية المستمرة للتلاميذ وأوليائهم وتعريفهم بالبدائل المتاحة للدروس الخصوصية مثل كتب للتمارين والحلول، أفلام مرئية ومسموعة، وأشرطة مسموعة، وبرامج كمبيوتر. ..إلخ (وليد احمد، 2009م 124). ومالها من دور جعل التلميذ يعتمد على نفسه في عملية استعادة ما تم تدريسه في السابق ومالها من تبسيط وتحليل ما يصعب على التلميذ فهمه.
- قصر الدروس الخصوصية على التلاميذ الضعاف المستوى.

الاعتماد على الحصص الاستدراكية داخل القسم وخلال فترات الدراسة بحيث يجب أن تقتصر فقط على التلاميذ ضعاف المستوى.

يظهر من خلال العرض الذي قدمناه حول الدروس الخصوصية أن هذه الأخيرة ظاهرة دخيلة على الجزائر حتى أنها أصبحت من المشكلات الاجتماعية المتعلقة بقطاع التربية وهي كغيرها من الظواهر أملتها التغيرات التي طرأت في كل المجالات وأيضا التحديات المطلوبة وهي أيضا من إفرازات تطور النظام التعليمي وبعد تحليل العناصر التي وردت في هذا الفصل اتضح لدينا إن انتشار هذه الظاهرة أدى إلى مخلفات اتجاه المؤسسات التربوية واتجاه المعلم والتعليم وطال هذا أيضا الأولياء الذين يتكبدون عناء احتياج الأبناء اليها وبذلك هناك عدد متنوع من العوامل المتداخلة التي أدت اللجوء إليها

من هنا يتضح مدى الخطورة التي تداهم المنظومة التربوية في الجزائر وماهي الجهود التي لابد أن تبذل من طرف الوزارة الوصية لإعداد البرامج التي تساعد التلاميذ على التحصيل مع إعادة النظر بشكل جذري ما أعاق العملية التربوية في النظام الرسمي حتى أصبحت الدروس الخصوصية البديل حتى أصبحت واقعا مفروضا واكتسب شعبية واسعة اقترن فيها نجاح الأبناء بالقيام بما في ذهنية أولياء الأمور.

المراجع:

1. الصعب رحاب صالح حسن، **المتطلبات التربوية لمواجهة الدروس الخصوصية بمدارس التعليم العام بمحافظة دمياط**، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، العدد 111، السنة 2011م
2. محمد ك ، سهلب ، **التعلم وتطور المعارف العلمية** ، منشورات المركز الجامعي للتكنولوجيا ، اللبنانية ، الفرنسية ، ترجمة أ مروة السنورة ، محسن ، د شفيق محسن ، المؤسسة الحديثة ، للكتاب .
3. Omar Lardjane, , **elites et societé** , ed casba ,Alger, 2007
4. يزيد عيسى السورطي، **التسليع التربوي في الوطن العربي**، مجلة كلية التربية، جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد 21، سنة 2004م.
5. شبل بدران، **قضايا مجتمعية وتربوية**، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2007م.
6. فايزة عبد الله السويد، **ظاهرة الدروس الخصوصية**، مكتبة العبيكان بالرياض، المملكة العربية السعودية، 1998م.
7. محمد خليفة بركات، **أثاروأسباب الدروس الخصوصية في أسيوط**، دار انجلو مصرية، مصر، 1998م.
8. يزيد عيسى السورطي، **مجلة كلية التربية** ، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة التاسعة عشر، العدد21، 2004م
9. وزارة التربية والتعليم الأساسي، **مجلة التربية** ، مجلة تربوية ثقافية ، العدد 3 ، السنة ،1ماي ، جوان ، 1982م.
10. البوهي فاروق شوقي والسادة حسين بدر ، **الدروس الخصوصية في مراحل التعليم في دولة البحرين حجمها وأسبابها وسبل التغلب عليها**، دراسة ميدانية ، المجلة التربوية، البحرين، المجلد الثامن، العدد 32.
11. منير سرحان، **في اجتماعات التربية** ، ط 2، معوقات التكافؤ الفرص ، مكتبة الأنجلو المصرية .
12. احمد ابراهيم احمد، **ادارة الأزمات التعليمية في المدارس الأسباب والعلاج**، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر، الاسكندرية ، السنة 2001م.
13. حسن محمد صديق محمد، **ظاهرة الدروس الخصوصي المسببات الآثار سبل العلاج**، مجلة التربية، العدد 120، قطر، 1997م .
14. وجيه سالم الفرح، **ظاهرة الدروس الخصوصية رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم**، الأردن، مارس 1994م .
15. وزارة التربية الوطنية، **النشرة الرسمية للتربية الوطنية** ، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04، عدد خاص، 2008م.

16. ياسر محمد زكي، **الدروس الخصوصية وجه للاقتصاد الخفي يعطل استراتيجية التعليم**، جامعة الدول العربية، 2006م.

17. وجيه سالم الفرح، **ظاهرة الدروس الخصوصية رسالة المعلم**، وزراة التربية والتعليم، الاردن، مارس 1994م.

18. جابر وليد احمد، **طرق التدريس العامة تخطيطها وتطبيقاتها التربوية**، دار الفكر عمان، ط 3، 2009م.

مجلة حقائق